

Distr.
GENERAL

CRC/SP/31
20 November 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية حقوق الطفل



اجتماع الدول الأطراف

الاجتماع الثامن

نيويورك، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

مسائل أخرى

خطة عمل لتعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل

مذكرة من إعداد الأمين العام

- ١- وصلت نسبة التصديق على اتفاقية حقوق الطفل مستوى لم يسبق له مثيل. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٩١ دولة فأصبحت بذلك أول صك دولي ملزم قانونا في مجال حقوق الإنسان ومصدق عليه من جميع بلدان العالم تقريبا حيث لا يوجد إلا دولتان لم تنضما إليه بعد.
- ٢- وبتحديد المشاكل وتقديم توصيات وترسيخ أساليب العمل الابتكارية نجحت اللجنة منذ عام ١٩٩١ في إقامة شراكة قوية للعمل محليا ووطنيا وإقليميا ودوليا من أجل النهوض بحقوق الطفل وحمايته. وأصبحت لجنة حقوق الإنسان حافزا معترفا به للموارد الفكرية والمالية والبشرية من أجل تحسين حقوق الطفل في جميع البلدان.
- ٣- وأدى النجاح العالمي للاتفاقية إلى ازدياد مستمر لحجم العمل بالنسبة لكافة الشركاء في عملية تنفيذها ورصدها بما في ذلك اللجنة نفسها. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، تلقت اللجنة من الدول الأطراف ١٥٣ تقريرا أوليا و٤٤ تقريرا مرحليا. واستعرضت ١٣٧ تقريرا فبقي متراكما ما يزيد على ٦٠ تقريرا أدرجت في قائمة انتظار تغطي عامين تقريبا. وقامت اللجنة بانتظام، وعلى الرغم من عبء عملها الثقيل (ثلاثة أشهر من الاجتماعات في السنة)، ببحث سبل ووسائل خفض حجم هذه الأعمال المتأخرة.

٤- ومن بين الحلول التي اقترحتها اللجنة في عام ١٩٩٥ لتحسين قدرتها على العمل، كما ونوعا، إنشاء فرقة دعم تحضر للمناقشات بين أعضاء اللجنة وممثلي الدول الأطراف وتحدد المجالات التي قد يحتاج فيها إلى متابعة، بما في ذلك التعاون التقني. وأدت هذه الفكرة إلى تصميم واعتماد خطة عمل المفوضة السامية لتعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وأصبحت خطة العمل، التي وضعت في صيغتها النهائية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، نافذة في تموز/يوليه ١٩٩٧. وتمول هذه الخطة من التبرعات وتقدر ميزانيتها في عام ٢٠٠١ بـ ٦٠٠ ٧٤٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٥- وشكلت خطة العمل مشروعاً نموذجياً بالنسبة للهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان التي اعتمدت لاحقا مشاريع مماثلة. وهي الآن جزء من برنامج عالمي لتحسين خدمة نظام رصد المعاهدة، تمول من موارد خارجة عن الميزانية وكانت واحدا من البنود ذات الأولوية في النداءين السنويين الصادرين عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان والخاصين بعام ٢٠٠٠ و عام ٢٠٠١.

٦- ويمكن تلخيص أهم منجزات خطة العمل خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ على النحو التالي:

(أ) توفير الدعم المباشر لدورات لجنة حقوق الطفل واجتماعات أفرقتها العاملة قبل الدورات عن طريق المساعدة في جملة أمور منها جمع وتحليل المعلومات المتوفرة وإعداد التحاليل القطرية الشاملة وصياغة قوائم القضايا ومساعدة اللجنة على تحديد القضايا الرئيسية اللازم مناقشتها. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن اللجنة قررت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ رفع عدد التقارير التي ستنظر فيها خلال كل دورة من ٦ إلى ٩ تقارير مما يمثل زيادة بنسبة ٥٠ في المائة. وأدى هذا التدبير إلى تقلص الفترة الفاصلة بين تقديم التقارير والنظر فيها من حوالي أربع سنوات إلى سنتين تقريبا؛

(ب) متابعة توصيات اللجنة من خلال أنشطة مختلفة تشمل المبادرات المتخذة على الصعيد الوطني (مثل حلقة العمل الوطنية بشأن قضاء الأحداث التي عقدت في أوغندا خلال عام ٢٠٠٠) والمشاركة في أعمال فريق التنسيق المعني بتقديم المشورة والمساعدة التقنيتين في مجال قضاء الأحداث والتابع للأمم المتحدة، وفي تصميم مشاريع التعاون التقني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان؛

(ج) وتشمل الأنشطة المختلفة الأخرى ما يلي:

١٠٠ المساعدة في تنظيم الاجتماع الذي عقد احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة لإبرام الاتفاقية (والذي اشتركت في تنظيمه اللجنة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان)؛

- ٢٠٠٠ '٢' تنظيم مشاورة وطنية في هايتي لدعم الدولة الطرف في عملية صياغة تقريرها الأولي بموجب الاتفاقية؛
- ٢٠٠٠ '٣' المساعدة في تنظيم يوم للمناقشة العامة للجنة بشأن "عنف الدولة ضد الأطفال" في عام ٢٠٠٠ بالتعاون مع لجنة مناهضة التعذيب والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب؛
- ٢٠٠٠ '٤' الأعمال الأساسية لصياغة تعليق عام على المادة ٢٩-١ من الاتفاقية بشأن أهداف التعليم؛ وسيقدم هذا التعليق إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛
- ٢٠٠٠ '٥' مساعدة أعضاء اللجنة في أنشطة التوعية، مثل برامج التدريب والحلقات الدراسية والمؤتمرات فضلا عن الاجتماعات والجلسات الإعلامية التي تنظمها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والمشاركة في هذه الأنشطة؛
- ٢٠٠٠ '٦' مساعدة وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى، بما في ذلك آليات حقوق الإنسان، والتعاون معها كلما طلب منها ذلك، من أجل إدماج حقوق الطفل في أنشطتها ومشاريعها.

— — — — —